البطالة والتنمية البشرية في العراق /أسباب وانعكاسات للمدة 1990 – 2006

م.م. فالح نغيمش مطر الزبيدي*

المقدمة

ظهرت مشكلة البطالة بشكل واضح مع التطور الصناعي في العالم واستشرت المشكلة فأخذت طابعا عالميا وتباينت معدلاتها بين الدول تبعا لدرجة النمو الإقتصادي للبلدان فهي تزيد في البلدان النامية بصورة عامة وتزداد حدتها نتيجة لواقع التخلف الإقتصادي والإجتماعي الذي تمر به.

إن وجود عاطل عن العمل (رب أسرة) يعني فقره وجوع أسرته التي يعيلها وعدم تمكنهم من تلبية متطلبات الحياة الكريمة في الغذاء والملبس والصحة والتعليم والمسكن اللائق والتمتع بحرية الفكر والتعبير والتواصل مع العالم , أي أنها ذل للإنسان ودليل على الحرمان مما يؤثر بالطبع سلبا في مؤشرات التنمية البشرية فيما لو زادت معدلات البطالة في المجتمع فيكون البلد في ذيل دليل التنمية البشرية .

إن **مشكلة البحث** هنا هي السعي للإجابة عن التساؤل الآتي : لماذا صارت البطالة في العراق ظاهرة من النوع الهيكلي والمستديم والتي أفضت إلى تدهور مؤشرات التنمية البشرية على الرغم من توافر إمكانيات معالجتها ؟

وينطلق البحث من **فرضية** أن العراق تتوافر فيه إمكانية تحسين مؤشرات التنمية البشرية عن طريق حزم إجرائية متنوعة تأتي عليها السياسات الاقتصادية العامة للدولة على ان يكون معالجة مشكلة البطالة أحد أهداف تلك السياسات من أجل تحسن تلك المؤشرات .

أما **هدف البحث** فهو محاولة تعضيد صحة الفرضية المتبناة عن طريق دراسة الأبعاد النظرية والتطبيقية لمشكلة البطالة في العراق وانعكاساتها على مؤشرات التنمية البشرية.

حيث إن الظروف غير الطبيعية التي مر ويمر بها العراق من حروب وحصار واحتلال وتخبط في سياسات اقتصادية متبعة من قبل الحكومات السابقة واللاحقة هي التي أفرزت مشكلة البطالة وأدت إلى تفاقمها وبروزها كظاهرة لم يكن يعاني منها العراق قبل ذلك اثناء سبعينيات القرن الماضي فكانت نتائجها تدهور مؤشرات التنمية البشرية من صحة وتعليم ومستوى معيشي لائق وغيرها .

---

* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

وبحسب السياق العلمي في منهجية البحث فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث تم في المبحث الأول إستعراض مضامين الجانب النظري والمفاهيمي للبطالة والتنمية البشرية على وفق ما

أوضحته النظريات الاقتصادية وتعريفات الجهات ذات العلاقة , أما في المبحث الثاني فقد تم استعراض واقع ومسار الاقتصاد العراقي وسياسات التشغيل التي أفضت إلى تحول البطالة إلى ظاهرة من النوع الهيكلي والمستديم للمدة محل البحث , ومن ثم تم في المبحث الثالث إستعراض تأثيرات البطالة في التنمية البشرية حيث تعد السبب الرئيس للفقر وتدني مستوى التعليم والصحة وتضييق الخيارات للإنسان تبعا لذلك , ومن ثم محاولة صياغة بعض الحلول لمعالجة المشكلة من أجل رفع مستوى التنمية البشرية عن طريق الإمكانات المتاحة في ظل الوضع الحالي والمستقبلي وربط خطط إعادة الأعمار المنشودة بما يضمن توفير فرص عمل أكثر وعيش أفضل للعاطلين عن العمل وللعاملين أيضا .

المبحث الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للبطالة والتنمية البشرية

إن مفهوم البطالة ما هو إلا تعبير عن حالة من عدم التوازن بين عرض القوى العاملة (السكان في سن العمل القادرين عليه) والطلب عليه أو الإختلال بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الإقتصادي للبلد , فإذا كان هنالك فائضا في عرض القوى العاملة فإن هذا الفائض يشكل حجم البطالة الموجودة فيه في الوقت نفسه الذي يظهر ما لزيادة معدلات النمو السكاني من اثر في زيادة هذا العرض إذا ما حدث عدم تناسق بين هذه المعدلات ومعدلات النمو الإقتصادي , فمن الطبيعي أن توفر معدلات النمو الإقتصادي المرتفعة فرص عمل جديدة تمتص جزءا من الأيدي العاملة العاطلة .

أما مفهوم العاطل عن العمل وبحسب تعريف منظمة العمل الدولية فإنه (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى) [1]

ولمعرفة مستوى البطالة هنالك ما يعرف بمعدل البطالة ويقصد به حساب نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة كما ان هنالك أنواعاً مختلفة من البطالة منها:

1- **البطالة الدورية** :والتي ترتبط بالتقلبات الرأسمالية مابين الإنتعاش والإنكماش أي بحسب الدورات الإقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي وهي تظهر في مرحلة الإنكماش نتيجة لإنخفاض الطلب على السلع الإستهلاكية مما يؤدي إلى ردود أفعال لأصحاب الأعمال بتخفيض الإنتاج مما يعني تسريح عدد من العمال و خفض الطلب على العمل وارتفاع معدلات البطالة .

ومثل هذه الحالة تلقي بظلالها في أكثر الأحيان على البلدان النامية المرتبطة بالعالم الرأسمالي بتبعية إقتصادية [2].

2- **البطالة الإحتكاكية** : وهي نوع من البطالة يظهر عندما يتنقل الأفراد بين عمل وآخر بسبب عدم وجود التوافق بين الرغبة أو المؤهلات التي يحملها الفرد مع العمل الذي يؤديه أو مكان العمل .[3]

3. **البطالة الهيكلية** : تحدث أحيانا نتيجة لظروف تمر بها صناعات معينة أما بسبب تغير في الفن التكنولوجي المستخدم أو بسبب تغيرات في سوق العمل نفسه أو بسبب إنتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة.(4)

3- **البطالة الموسمية** : وهي التي تظهر في مواسم معينة من السنة وتختفي في مواسم أخرى ويبرز هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي عندما لا يتم إستغلال الأرض الزراعية في جميع مواسم السنة .

4- **البطالة المقنعة أو المستترة**: وهي التي ترتبط بوقت العمل أي أن هنالك قوى عاملة تعمل بإنتاجية منخفضة.

وهنالك أنواع أخرى من البطالة ناتجة عن عدم تقبل الأفراد بعض الأنواع من الأعمال , حيث يفضل البعض البقاء عاطلا عن العمل بدلا منها حفاظا على مكانتهم الاجتماعية وهي ما يسمى ببطالة العيب وتكون نسبة النساء في هذه البطالة اكبر.(5)

ولم تكن مشكلة البطالة قبل ظهور الرأسمالية بالطبيعة نفسها ولا بالحجم نفسه الموجود حاليا , فقد كان الإنتاج يتوازن مع الاستهلاك أي أن العرض الكلي يتوازن مع الطلب الكلي فالمجتمع ينتج كل ما يستهلك ويستهلك كل ما ينتج , أما الأزمات التي كانت تحدث فهي نتيجة لحصول كوارث طبيعية مثل الفيضانات أو الجفاف أو الحروب التي تدمر الموارد الإقتصادية, فتكون حالات من الجوع ونقص الموارد , أما بعد الثورة الصناعية ومع تزايد كميات الإنتاج فقد ظهرت المشاكل الإقتصادية التي رافقت النظام الرأسمالي بما يعرف بالدورات الاقتصادية ومن هذه المشاكل البطالة والتضخم والركود وغيرها , ولم تعد البطالة تخص بلدا معينا دون آخر بل شملت جميع البلدان , فهي إن كانت ظاهرة سافرة في الهيكل الاقتصادي العالمي في النظام الرأسمالي فإنها تستتر بشكل بطالة مقنعة في البلدان ذات التخطيط المركزي (البلدان الاشتراكية),وتختلف انواع معدلات البطالة من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر, وكذا الحال فيما يتعلق بأسبابها , فسبب السعي لتعظيم الأرباح الذي يدفع الرأسماليين إلى توسيع نطاق الإنتاج وبالتالي زيادة في العرض أكثر من الطلب الكلي ,ويعني بشكل أدق أن هنالك قصوراً في الطلب الفعال القادر على الدفع والشراء فتظهر بذلك الأزمات الدورية التي أخذت منحىً جديداً أخف حدة في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية منذ ظهور الأفكار الكينزية التي قدمت آليات جديدة لمعالجة الأزمة وفقا لمعطيات تنظيرية وقفت وراءها ازمة الكساد العظيم (1929 -1933) والتي تمس بعض جوانب التنظير الكلاسيكي دون ان تصيب جوهره . فكان العصر الذهبي للمدرسة الكينزية التي كانت تشدد على ضرورة تدخل الدولة لحل المشاكل الإقتصادية فلم تفلح آليات الأثمان التي إعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية في القضاء أو التخفيف من حدة أزمة الكساد الكبير في العالم الرأسمالي وذلك وفق المبدأ الكلاسيكي الشهير بأن لمرونة الأجور والأسعار القدرة على استعادة التوازن إذا ما أصاب الاختلال أيا من تلك المتطابقات ولم يتحقق التوازن الإقتصادي العام طبقاً لقانون ساي بأن العرض يخلق الطلب المساوي له فأحدث بذلك كينز إنقلابا برر فيه عدم حتمية تلك الآلية وعدم حتمية تساوي الادخار مع الإستثمار (التي كانت تؤكد عليها النظرية الكلاسيكية), وكذلك الحال بتغير مرونة الأجور والأسعار(6),فأعتبرت المدة (1950 – 1970)العصر الذهبي للنظرية الكينزية التي أشارت إلى سياسات مالية ونقدية يمكن أن تتبعها الدولة للخروج من تلك الأزمات وكانت ناجحة في ذلك في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي دراسة قام بها الإقتصادي ادموند فيلبس

معتمدا على إحصاءات حول البطالة والتضخم لأنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية أشار إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة فكلما كانت نسبة التضخم مرتفعة كانت معدلات البطالة منخفضة وبالعكس وأظهر ما يسمى بمنحنى فيلبس للتضخم والبطالة [7] .

وبناءاً على ذلك ينبغي الرضا بمعدل من البطالة لغرض معالجة التضخم وكان ذلك تأكيداً للنظرية الكينزية , ولكن ومع بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي لاحظ الإقتصاديون ظهور حالة جديدة تزامن فيها الركود والتضخم أي بطالة مع إرتفاع في الأسعار تسود تلك البلدان ولم تفلح المعالجات الكينزية في التصدي لها فكانت معدلات نمو منخفضة مع تزايد معدلات البطالة والتضخم [8]إن مثل هذا الوضع لم يحصل بمحض الصدفة وإنما جاء بسبب العديد من العوامل أسهمت بمحصلتها ببروز تلك الظاهرة الفريدة ومن تلك العوامل وصول الرأسمالية إلى مرحلة الإحتكار وكذلك بسبب تزايد القوة التساومية لنقابات العمال التي تقف دائما للحد من محاولات خفض الأجور وكذلك لعوامل أخرى خارجية وداخلية قد شلّت عمل آلية الأثمان لخفض الأجور والأسعار مما أفضى إلى حالة عُرفت بالركود التضخمي التي رافقها إرتفاع في معدلات البطالة .

إن تلك التحليلات الأقتصادية لحالات التطور في العالم الرأسمالي المتقدم قد لا تنطبق على البلدان النامية بسبب إختلاف الظروف ومراحل التطور التاريخي لأقتصادات هذه البلدان وكذلك لإختلاف النظم الإقتصادية المتبعة,إذ ان أبرز ما يميّزها هو شدّة تأثرها بما يحدث في الإقتصاد العالمي نتيجة للإختلالات الهيكلية التي تعاني منها بلدانا منتجة (في معظمها) أما لمواد اولية إستخراجية أو زراعية أو صناعات خفيفة إستهلاكية , وإتسام معدلات البطالة فيها بالارتفاع مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة على الرغم من أن دور الدولة الإقتصادي يكون فيها أكبر اذ نجد أن تدفق القوى العاملة لازال يغدق سوق العمل بحجم يفوق الحاجة الفعلية لها وبمواصفات لا تتوافق مع متطلبات السوق فأحتلت شريحة العاطلين عن العمل نسبة كبيرة من حجم القوى العاملة واتسمت هذه الشريحة بالفقر نتيجة لذلك مما جعل تلك البلدان تحتل المراتب المتأخرة في دليل التنمية البشرية التي تعنى وتهتم بالإنسان وهدفها العمل على إيجاد بيئة تمكّن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاّقة [9]حيث دائما ما تترافق البطالة بالفقر الذي يمكن أن يقاس بالنسبة لحصة الإنفاق على وسائل العيش الضرورية (الغذاء بالدرجة الأولى). على الرغم من أن الفقر لا يتوقف عند العاطلين عن العمل فقط بل يتعداه إلى أولئك الذين يعملون بأجور منخفضة أيضا سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص وهؤلاء أيضا تشملهم أنواعا من البطالة في حالة بحثهم عن أعمال أخرى أضافية لسد حاجاتهم أو لتحسين دخولهم .

لقد ارتبط مفهوم التنمية البشرية إرتباطا وثيقا بمفهوم الرفاه الإجتماعي اثناء خمسينيات القرن الماضي , إلا أنه ومع ظهور حالة من الرفاه الإجتماعي في الدول النفطية (النامية) مع تخلف الجانب التعليمي والتطور الإقتصادي والإجتماعي انتقل التركيز والإهتمام بالتعليم والتدريب مع إشباع الحاجات الأساسية ليتطرق بعدها إلى تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في جو من الحرية السياسية وإحترام حقوق الإنسان [10]

ومادامت التنمية الإقتصاية تهدف في مداها البعيد الى تحقيق رفاهية الإنسان وفي الوقت نفسه تحقيق أعلى معدلات الاستثمار للطاقات والإمكانات البشرية في المجتمع أي تنمية الإنسان عن طريق موارده مع عدم إغفال الجوانب الثقافية والحضارية للبلدان فإن الإنسان سيكون هو الوسيلة والغاية بهدف توفير الحياة الرغيدة المبدعة الخلاقة له.

ولم تبلغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد المستوى المطلوب الذي عن طريقه تضمن للمواطنين ظروف عيش لائقة تجعل منهم مواطنين مساهمين في تحقيق هذه التنمية وتأتي مشكلة البطالة لتزيد الأمور تعقيداً .

المبحث الثاني :
الاقتصاد العراقي ومسببات البطالة

مرّ العراق خلال سبعينات القرن الماضي في حالة من التدفق المالي الكبير للإيرادات المالية النفطية بعد تحسن أسعار النفط عالمياً فحدثت تغيرات كثيرة وإجراءات إقتصادية وإجتماعية أدت إلى التوسع في الإنفاق العام بشكل كبير على المشاريع التنموية , وكذلك ما حدث من توسع في حجم القوات المسلحة عددا وعدة ومنشآت التصنيع العسكري حتى بلغ عدد أفراد القوات المسلحة العراقية ما يقرب من مليون فرد عام 1990 [11] كقوات أساسية و850 ألفا كقوات إحتياط إمتصّت كل الأيدي العاملة العراقية بل إن الإقتصاد العراقي كان يعاني من نقص فيها فسمحت الحكومة حينها باستقدام أيدي عاملة غير عراقية فكان أن تدفق إلى البلد ملايين العمال المصريين في الثمانينات خلال الحرب العراقية الإيرانية وبعد ثمان سنوات من تلك الحرب المدمرة خرج العراق منهكاً بعد أن إتبع النظام وقتها حالة من عسكرة الإقتصاد العراقي فكان كل مجالاته تصب في المجهود الحربي وبعد أن كان العراق يحتل المرتبة الرابعة على المستوى الإقليمي في حجم الفوائض المالية التي بلغت 26,3 مليار دولار عام 1979 [12] وبسبب الاستيرادات العسكرية التي أحتل بها المرتبة الأولى عالمياً تحول إلى بلد مثقل بالديون وما إن دخل في الحرب الثانية (غزو الكويت)حتى دمّرت معظم مرافقه الحيوية بأحدث الأسلحة الأمريكية وأعقب ذلك حصار دام ثلاثة عشر عاما عاش العراقيون خلالها سنينا عجافا فظهرت بشكل واضح للعيان مشكلة البطالة والذي فاقم الوضع بشكل كبير جداً هو إنتهاء سني الحصار تلك بغزو وإحتلال أجنبي للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومن تحالف معها في ذلك عطّل مرافق الحياة الإقتصادية إما بالتدمير خلال بداية الغزو أو بالقرارات التي اتخذها المحتلون بغلق وحل العديد من الأجهزة الأمنية والثقافية التي كانت تضم اعدادا هائلة من قوة العمل يضاف إلى ذلك التريث في التعيينات الجديدة وطرد البعثيين من وظائفهم فكانت نتيجة ذلك كله بخروج العراق من أتون تلك الحروب الثلاثة بما يلي :

1- إقتصاد مدمر ومعظم مرافقه الحيوية وبنية تحتية مدمرة أيضا.
2- أكثر من ثلث السكان يعيشون في مستوى الفقر وأن أكثر من 5% يعيشون في فقر مدقع [13] رغم كون العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم فقد تعرض لتفقير شديد نتيجة للركود في مجالات الأنشطة الإنتاجية والتصديرية والتوسع في المالية والتجارية وإنعكس ذلك بدوره على زيادة ثرأء الأغنياء وزيادة فقر الفقراء لأنحسار فرص العمل والتوظيف وخفض مستويات الدخل.
3- كانت الخسائر البشرية قد فاقت الربع مليون شهيد وما يقرب من 750 ألف معوق [14] وقتلت قوات الأحتلال والصراعات الداخلية أكثر من مليون شخص منذ عام 2003 ولغاية عام 2007 [15].

4-ونتيجة للوضع الصحي المتردي بسبب ظروف الحروب والحصار فقد راح ضحية ذلك ما يقرب من مليون طفل [16] ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر في تموز 1999 [17]أكد فيه فداحة الوضع الإنساني لسكان العراق فيما بين الأعوام 1984 -1989 أي قبل العقوبات فكان الوضع الصحي 56 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة حية تدهور بعدها ليصير 131 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولادة حية مابين الأعوام 1994 – 1999 ويقول التقرير أن تلك المعدلات تماثل معدلات الوفيات في دولة هاييتي التي تعد من أفقر دول العالم في حين كان العراق يتمتع قبل تلك الحروب بنظام صحي وتعليمي وبنية تحتية ناشئة جيدة بشكل لافت للنظر مقارنة بالبلدان المجاورة له .

5-إرث ثقيل من المديونية الخارجية بلغ ما يقرب من 144 مليار دولار [18] نتيجة للإنفاق العسكري الكبير الذي تراوحت نسبته مابين 68 – 70 % من الميزانية العامة [19], إن مثل هذا الحجم من الديون يعتبر عبئا على الحكومات اللاحقة وسيكون عقبة أمام عمليات تمويل إعادة الأعمار إضافة إلى تبعية للجهات الدائنة تتعدى الإقتصاد للتدخل في سياسة البلد الداخلية والخارجية , الا اننا لابد ان نشيد بالجهات المسؤولة التي قامت بنشاطات مكثفة من اجل الغاء تلك الديون او خفضها بالتفاوض مع الجهات الدائنة والتي أسهمت لحد ما في حل ولو جزء من هذه المشكلة .

6-تفويت فرصة ضائعة للإستثمار تقدر ب1256 مليار دولار (20) نتيجة لذلك التسرب الهائل للأموال بإتجاه الإنفاق الحربي وعسكرة الإقتصاد , وليس ذلك وحده بل لأسباب اخرى ايضا منها السياسات الإقتصادية الفاشلة وعدم حتى محاولة تنويع الإقتصاد ونقله من إقتصاد ريعي الى إقتصاد متنوع الصادرات وكذلك التمسك بأيديولوجية ضرورة هيمنة القطاع العام على مرافق الإقتصاد ككل وغيرها من الأسباب العديدة التي اثقلت كاهل الإقتصاد العراقي .

اذاً فمشكلة البطالة في العراق لا ترجع لأسباب هيكلية فقط (أي إلى طبيعة نمو الإقتصاد العراقي كونه إقتصاد نامي يعاني من إختلالات هيكلية بالدرجة الأساس وإنما ترجع أيضا إلى كل تلك الأوضاع التي ذكرت مع ما ارتبط أو نتج عنها من أسباب تخص المشكلة بشكل مباشر نجملها بما يلي :

1-<u>التفاوت بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي</u>: فبعد أن كان عدد سكان العراق 18,08 مليون نسمة عام 1990 أرتفع بمتوسط معدل نمو سنوي 3,0 % للأربعة عشر عاما اللاحقة ليصل الى 26,34 مليون نسمة عام 2003 ثم الى 28,81 مليون عام 2006 فقد تدهور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي فبلغ متوسطه -113% للمدة 1990-2003 وأن هذا الفارق بين النمو المضطرد للسكان ومتوسطات النمو السالبة للناتج المحلي الإجمالي كان أحد الأسباب الرئيسة لرفد سوق العمل العراقية بأعداد من القوى العاملة لم تكن قد توفرت لها فرص العمل التي يمكن ان تجدها فيما لو كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب تفوق تلك المعدلات السكانية , وهذا ما يعكس بجلاء فشل سياسات التشغيل الناجمة عن فشل سياسات أخرى في مجال التعليم والتدريب وخلق فرص العمل .

جدول (1)

يبين عدد السكان ومعدلات نموه والناتج المحلي الإجمالي ونسب نموه ومتوسط دخل الفرد في العراق للمدة 1990 – 2006

السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السكاني %	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط دخل الفرد دولار
1990	17,890	3,31	74,90	10,8	4145
1991	18,419	2,96	66,1	11,8-	3563
1992	18,949	2,87	75,5	14,2	3973
1993	19,949	2,79	76,7	1,5	3942
1994	20,007	2,71	77,8	1,5	3910
1995	20,536	2,64	78,1	0,3	3734
1996	21,124	2,86	78,1	0,0	2748
1997	22,046	4,36	78,9	1,0	3701
1998	22,702	2,97	79,5	0,9	3649
1999	23,382	2,99	81,9	3,0	3674
2000	24,086	3,00	83,5	2,0	3663
2001	24,813	3,02	31,08	37,2-	1412
2002	25,665	3,03	23,27	33,6-	930
2003	26,340	3,03	15,38	42,06-	584
2004	27,139	3,03	33,00	129	1216
2005	27,963	3,04	43,5	31	1555
2006	28,810	3,03	52,5	20,1	1822

الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على المصادر التالية:

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / المجموعة الإحصائية لعام 2005-2006

النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي 2006

تقرير البنك الدولي الصادر في 2004/1/19

صندوق النقد العربي /مؤشرات إقتصادية العدد 18 لسنة 2001

إن لتحسن الوضع الصحي اثناء مدة السبعينيات من القرن الماضي أثّر كثيرا في إرتفاع معدلات النمو السكاني كنتيجة حتمية لإنخفاض معدل الوفيات بسبب تحسن الأحوال الصحية في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد مرتفعا , وتأثر بذلك الهرم السكاني , فصار يعكس قاعدة سكانية شبابية واسعة سرعان ما أفرزت زيادة كبيرة في قوة العمل , حيث بلغت نسبة من هم في سن العمل (15 – 65سنة) ما يقرب من 50,9% من حجم السكان عام 1975, إرتفعت لتبلغ 55,6 % عام 1999 وإذا ما أخذنا متوسط معدل النمو السنوي لخمس سنوات 1995 – 2000 للسكان في سن العمل نجد أنها قد بلغت 3,6 % . وإزدادت القاعدة الشبابية اتساعا في الأعوام التي تلت ذلك فبلغت نسبة السكان في الفئة العمرية ضمن قوة العمل 15 – 65 سنة 58,2 % عام 2006 مما يعكس شدة الضغط على سوق العمل للباحثين عنه .

جدول (2)

السنوات	النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة %		
	أقل من 15 سنة	15- 65 سنة	أكثر من 65 سنة

1975	46,6	50,9	2,5
1990	44,2	52,9	2,9
1999	41,4	55,6	3,0
2006	38,6	58,2	2,9

المصدر : صندوق النقد العربي ,التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2003 و2007

1- ظاهرة التحضر : تعد ظاهرة التحضر ظاهرة صحية إذا ما توفرت في الريف الظروف المعيشية نفسها التي توفرت في المدينة وانعدمت الفوارق بين الريف والمدينة في الخدمات الإجتماعية وغيرها , ولكننا نجد أن هذه الظاهرة تحدث في البلدان النامية ومنها العراق نتيجة لعوامل الطرد الموجودة في الريف وعوامل الجذب في المدينة بسبب التفاوت الكبير في مستوى تقديم الخدمات والظروف المعيشية التي يمر بها سكان الريف من تدني لهذه الخدمات الإجتماعية والصحية وغيرها مما ساعد على إستمرار هذه الظاهرة .
فقد إنخفضت نسبة العاملين في الريف من 12,8% عام 1995 لتبلغ 10,1% عام 2000 والى 9,3% عام 2006 على الرغم من إنخفاض نسبة البطالة عنها في المدن , مما أدى إلى زيادة عدد الباحثين عن فرص العمل في المدينة ومزاحمتهم لقوة العمل الموجودة ورفع نسبة البطالة , علماً أن من يحصل على عمل منهم يكون في معظم الأحيان وبسبب ضعف المهارات في قطاع الخدمات الذي أخذ يتوسع بشكل كبير ليشمل أكثر من ثلثي حجم القوى العاملة(إذ إرتفعت نسبته من 62,7 % عام 1995 لتصل إلى 67,8 %عام 2000)[21] والى 72,6% عام 2006 لكون من يحصل على فرص عمل غالبا ما تكون للأعمال التي لا تتطلب مهارة وبأجر متدن .
ان توسع قطاع الخدمات يعد ظاهرة صحية اقتصاديا في البلدان المتقدمة صناعيا ,اما في البلدان النامية فتعد ظاهرة غير صحية بسبب عدم توفر القاعدة الصناعية التي تطور البلد والتي تجعله متمكنا من متطلبات الرفاه الإجتماعي في توسيع قاعدة الخدمات

جدول(4)

النسبة المئوية للقوى العاملة في العراق بحسب القطاعات الإقتصادية

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
1995	12,8	24,6	62,7
2000	10,1	22,1	67,8
2006	9و3	18,1	72,6

المصدر : صندوق النقد العربي 2003 و2007

2- فشل برامج التنمية للعناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وعدم مواكبة البرامج الدراسية لإحتياجات سوق العمل المتجدد , فبعد أن كان التعيين مركزيا لخريجي الجامعات والمعاهد العراقية جُمّد العمل بهذا القرار , فأخذ الخريجون بالتدفق لغرض التعيين في القطاعات الحكومية ولكن بصورة تجاوزت قدرات القطاع العام فكانت النتيجة ضخامة أعداد الخريجين الذين لا يجدون فرص العمل المناسبة لممارسة إختصاصاتهم أو ان العمل متوفر ولكن بأجر متدنٍ .

3- الشلل التام الذي أصاب الكثير من القطاعات الإقتصادية , فبلغت نسبة المنشآت المتوقفة عن العمل 90%عام 2003 [22]مع إهتمام الحكومة السابقة بالجانب الإعلامي وإنشاء العديد من التنظيمات العسكرية والأمنية وإنفاق الأموال عليها وإثقال كاهل الميزانية وترك العديد من المشاكل الإقتصادية التي تخص المواطن دون حل .

4- إحجام الكثير من الصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك الشركات الأجنبية عن تنفيذ مشاريعها الإستثمارية داخل القطر أو تأجيلها بسبب ما آلت إليه الأوضاع الأمنية بعد الإحتلال وتفشي الظواهر السلبية لدى البعض من سرقات وإختطاف وفساد إداري عمّ مفاصل النظام الحكومي والذي تفاقم بعد الإحتلال بشكل كبير جدا .

5- ظاهرة التضخم التي وصلت إلى معدلات جامحة اثناء الحصار فبلغت 1000%[23]والتي انخفضت إلى 53.2% عام 2006 , فقد أكدت العديد من الدراسات أن معدلات التضخم كانت معتدلة قبل عام 1980 ولكن مع بدء الحروب واستمرارها والحصار فقد أتجه الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الارتفاع بصورة كبيرة جدا .

إن ظاهرة التضخم برزت بشكل واضح منذ عام 1990 وما بعدها نتيجة الحصار الإقتصادي حيث كانت عملية تصدير النفط مساوية لأصدار كمية النقود قبل هذه المدة , الآ ان ظروف الحصار قد جرّت السياسة الإقتصادية للبلد إلى إصدار نقدي كبير لسد الطلب على الإنفاق الجاري والإستثماري فإستمر عرض النقود بالإرتفاع فازداد من 24,67 مليار دينار عام 1991 الى 298,2 مليار دينار عام 2003 , ولم يواكب ذلك إرتفاع مساوٍ له في الناتج المحلي الإجمالي فخلق ضغوطاً تضخمية بمعدل 33,5%[24] طيلة المدة 1990 – 2006 , فأضعفت القدرة الشرائية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود خاصة العاملين في القطاع العام (والذين يبلغ عددهم مع المتقاعدين حوالي 3,5 مليون مواطن) [25],فصارت رواتبهم لا تكفي لسد متطلبات الحياة الأساسية الأمر الذي جعل الكثير منهم يبحث عن فرص عمل أخرى أو أعمال بديلة فظهر ما يسمى بالبطالة الناقصة مما زاد من عرض العمل بينما إنحدر آخرون من هؤلاء الى مستويات الفساد الإداري وغيرها من الطرق الملتوية من أجل المحافظة على مستوى معيشي معين .

المبحث الثالث

واقع البطالة في العراق

نتيجة لتلك الأسباب التي ذكرت آنفاً والتي ترافقت مع سوء إدارة الدولة من قبل الحكومة السابقة للاحتلال في التسعينيات جعلت من مشكلة البطالة ظاهرة تنذر بالخطر بعد أن برزت تأثيراتها السلبية بجميع أشكالها وبعد أن كانت البطالة المقنعة تميّز العديد من منشآت الدولة ودوائرها ظهرت البطالة بشكلها السافر فبلغت نسبة 28,8 % من حجم القوى العاملة العراقية (من عمر 15 -65 سنة) عام 1997 [26] إرتفع بعدها ليصل الى مانسبته 50% من حجم القوى العاملة بحسب ماأعلنه ممثل الإتحاد الدولي للصليب الأحمر في دراسة أجرتها الفرق الدولية له في العراق , واختلفت الإحصاءات حول حجم البطالة ومعدلاتها في فترة ما بعد الإحتلال في حين

يبالغ البعض بأن نسبتها تصل الى 65% لعام 2003 حسب تقارير وزارة العمل والشؤون الإجتماعية لعام 2003 [27] .
وأظهر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أن نسبة البطالة تصل إلى 50% وان 65% منهم من المتعلمين ضمن الفئة العمرية 15 عاما إلى 35 عاما لعام 2004ويقدرها البعض بين 60 -70 % [28] وقدرت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية العراقية معدلات البطالة بأرقام فاقت الواقع (70%)[29] لعام 2006وقدرت عدد الذين يعانون من البطالة ب12 مليون مواطن ونعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً .
وفي آخر مسح قام به الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جاءت نتائج المسح مغايرة لما ذكر تماما حتى ولو كانت الجهات رسمية حكومية فجاءت نتائج المسح كما يلي :

جدول(5)
معدلات البطالة للمدة 2003 - 2006

السنوات / الجنس	2003	2004	2005	2006
ذكور	30,2	29,40	19,22	16,16
إناث	16,00	15,00	14,15	22,65
المجموع	28,10	26,80	17,97	17,50

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات/مسح التشغيل والبطالة 2006

ويشمل هذا المسح الفئات العمرية 15 سنة فأكثر ,ونجد إن هذه النسب تختلف تماما عن ما أعلن من أرقام , ولا ندري مدى دقة هذا المسح (وربما بسبب الهجرة المليونية للعراقيين الى خارج العراق والذين لم يحتسبوا ضمن هؤلاء العاطلين) إلا أنه يمكن أن يعطينا بعض المؤشرات لإتجاهات البطالة ونسبها حسب الجنس والبيئة وغيرها كما سيرد لاحقا حيث نجد أن الفرق كبير جدا بين 50% كمعدل بطالة بحسب ما أعلنه الجهاز المذكور نفسه كما ورد وما أظهره المسح بان معدل البطالة يبلغ 17,5% لعام 2006 ومهما يكن من أمر فان معدل البطالة هذا هو مرتفع ويشكل ظاهرة تنذر بالخطر لابد من معالجتها .
وحسب ما جاء في هذا المسح فان العاطلين عن العمل يشكلون نسبة 28,1% من حجم القوى العاملة عام 2003 انخفضت إلى 17,5 % عام 2006 للأعمار من 15 سنة فأكثر

ويعد هذا مؤشر غير واقعي إذ يبين أن نسبة البطالة بعد الاحتلال هي اقل بكثير مما كانت عليه قبله .

وكما ورد في الجدول السابق فان معدلات البطالة لعام 2006 تتباين بين المحافظات العراقية فبينما تشكل محافظة ذي قار أعلى معدل للبطالة بلغ 27% لكلا الجنسين ,نجد إن أدنى معدل للبطالة بلغ 7,9% في محافظة كركوك تليها بأقل معدل محافظة واسط بمعدل 8,82% .

أما من ناحية البيئة فان نسبة البطالة في الحضر (المركز) هي أعلى النسب حيث تبلغ كمعدل لجميع المحافظات 22,91 % بينما تتدنى هذه النسبة في الريف لتبلغ 17,5% بسبب تزايد أعداد الداخلين لسوق العمل في المدن نتيجة لظاهرة التحضر وقيام سلطات الإحتلال بحل الأجهزة الأمنية وتوقف العديد من مشاريع القطاع الخاص الذي ومع الأسف لم يكن له الدور الكبير في الإقتصاد العراقي سواء أكان ذلك قبل الإحتلال أو بعده بسبب انعدام الجانب الأمني بعد الإحتلال وان معدل البطالة في ريف بغداد وكركوك هو أقل معدل 4,1% و 5,46% لكلا المحافظتين ,بينما يشكل معدل البطالة في ريف ذي قار والمثنى أعلى النسب 28,91% و 24,46% على التوالي لعام 2006 , أما من حيث الجنس فنجد أن معدلات البطالة بين الذكور قد تدنت فتراجعت من 30,2 % عام 2003 لتصل إلى 16,16% عام 2006 بينما تزايدت معدلات البطالة للإناث من 16% عام 2003 لتصل إلى 22,65% عام 2006 , ويرجع ذلك إلى المزاحمة الكبيرة للرجال على الأعمال وتفضيل الرجال بل وإقتصار بعض المهن عليهم مثل المجال الأمني الذي استقطب العديد من الشباب بالإلتحاق به بينما بقيت المجالات محدودة لدى الإناث حيث بلغ عدد أفراد وزارتي الداخلية والدفاع 227300 منتسب لعام 2006 إرتفع ليبلغ 700 الف منتسب في شباط 2008 [30] ولابد من الإشارة الى ان هذا النوع من التشغيل على الرغم من فوائده الأمنية وانعكاساته على الإقتصاد الا انه يعد بحد ذاته تبذيرا للموارد وهدر لفرص إستثمارية بديلة فهو الآن يشكل قيدا على الموازنة العامة للدولة تتحمله على مضض في ظل الوضع الحالي .

ومن ناحية التوزيع النسبي للعاطلين بحسب الفئات العمرية نجد أن الفئات العمرية 15 – 24 سنة تتسم بأعلى النسب للبطالة حيث تشكل 50,5% من مجموع العاطلين عن العمل بينما تنخفض النسبة كلما زادت الأعمار ويوضح ذلك أن الفئات الشابّة لا تجد فرص عمل جديدة عندما يحين وقت إحتسابها على قوة العمل
بينما الفئات الأخرى قد بقيت متمسكة بفرص عملها السابقة.

جدول (6)

يبين معدل البطالة حسب المحافظة والجنس لسنة 2006

المحافظة	حضر مركز			حضر أطراف			ريف			المجموع الكلي		
	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع
نينوى	25,98	67,89	33,67	26,44	38,98	27,84	23,43	2,11	20,7	25,01	40,08	27,48
كركوك	6,06	25,0	9,61	9,48	13,58	10,17	6,40	3,09	5,46	6,43	12,92	7,90
ديالى	40,0	14,29	36,62	10,79	19,23	12,35	11ر6	33,33	13,8	17,64	24,17	18,47
بغداد	22,87	34,8	24,81	6,02	14,29	6,78	3,31	5,28	4,1	14,82	19,61	15,74
بابل	19,68	41,67	25,23	23,72	44,59	28,44	12,09	1,83	7,83	15,85	10,96	14,1
كربلاء	18,22	30,23	20,15	12,02	37,89	16,4	16,78	13,21	16,41	17,14	26,91	18,53

واسط	12,60	40,83	36,14	18,06	9,38	12,99	3,14	1,69	2,68	7,26	13,66	8,82
صلاح الدين	42,01	38,61	30,26	41,20	18,27	19,8	20,00	2,69	14,94	20,90	10,09	18,36
النجف	14,8	48,35	43,56	20,21	15,94	20,93	17,15	12,23	16,16	15,82	32,97	18,90
القادسية	19,32	45,83	44,44	25,00	17,14	21,96	20,00	2,14	16,12	19,26	22,26	19,89
المثنى	17,69	36,22	31,18	21,06	18,20	20,06	26,65	12,4	24,46	23,13	21,95	22,94
ذي قار	25,29	27,37	52,17	25,66	21,88	28,33	26,32	53,06	28,91	24,74	44,42	27,82
ميسان	13,57	31,25	43,94	16,1	19,31	22,22	12,81	42,57	17,63	15,37	38,98	18,68
البصرة	11,51	30,00	6,94	14,92	9,46	9,14	14,9	12,20	14,69	11,30	19,54	12,46
السليمانية	8,73	9,02	61,29	8,80	5,17	18,30	3,27	24,31	12,35	5,89	32,96	13,75
المجموع	19,74	37,35	36,8	22,91	12,58	16,23	15,04	8,04	13,17	16,16	22,65	17,50

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات /مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 تموز 2007 ص25
ويقصد بحضر المركز كافة المناطق الموجودة داخل حدود بلدية مركز المحافظة
ويقصد بحضر أطراف كافة المناطق الحضرية خارج حدود مركز المحافظة في الأقضية والنواحي .

جدول (7)
التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب الفئات العمرية والجنس لعام 2006

الفئات العمرية	ذكر	أنثى	المجموع
19- 15	27,8	15,1	24,4
24- 20	25,3	28,1	26,0
المجموع	53,1	43,3	50,5
29 – 25	17,0	19,3	17,6
39 – 30	16و4	22,3	18,0
49 – 40	6,6	9,6	7,4
59 – 50	5,0	3,6	4,6
64 – 60	1,2	0,3	1,0
65 فأكثر	0,7	1,7	1,0
المجموع الكلي	100,0	100,0	100,0

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات /مسح التشغيل والبطالة 2006 ص10 وبتصرف من قبل الباحث.

ومن حيث بطالة المتعلمين نجد إن درجة التعليم تتناسب عكسيا مع معدلات البطالة بصورة عامة فمن يحمل شهادة إعدادية فما دون يشكلون نسبة 80,5% من مجموع العاطلين عن العمل [31] بينما يشكل أصحاب الشهادات الأعلى من الإعدادية النسبة المتبقية مما يشير إلى أنه كلما كانت درجة التعليم متدنية لا يستطيع أصحابها من مواكبة متطلبات سوق العمل المتطور والذي يزداد تعقيداً مع التطور التكنولوجي على الرغم من أن أصحاب الشهادات العليا يعانون أيضا من ندرة فرص العمل في اختصاصات معينة مثل الحاسبات والعلوم الإنسانية والزراعية أي أن هناك خلل بنية قوة العمل الماهرة.

وبصورة عامة ومهما كانت نتائج الإحصاءات فإنها جميعا تشير إلى إرتفاع معدلات البطالة حتى لو قورنت بدول في المنطقة فهي لا تتجاوز 15% للأردن و9,2% في مصر و14% في إيران[32] وإذا ما علمنا أن لدى العراق سنويا نحو 200 – 250 ألف من الشباب يدخلون سوق العمل يضاف إليهم ما يسمى بالبطالة الناقصة (أي الذين يعملون ويبحثون عن عمل أضافي بسبب تدني الأجور) ويشكل هؤلاء نسبة 10,38% من إجمالي عدد العاملين ويسبب بحثهم عن فرص العمل مزاحمة الذين لا يجدون هذه الفرص من العاطلين أصلا .

المبحث الرابع
تأثيرات البطالة في التنمية البشرية

لا تعد التنمية لمجتمع ما شراء مكائن وآلات أو مجرد نقل تكنولوجيا حديثة فقط بل تتطلب إدارة وتطوير هذه الآلات وتكوين الخبرات وإبداع تكنولوجي من داخل المجتمع وهذا مرهون بتوفير الخبرة والمهارات البشرية العالية , وبديهياً فإن البطالة أحد أسباب الفقر الرئيسة وهذا بدوره يؤدي إلى العجز عن امتلاك إمكانات الرفاه الإنساني فالفقر يكون مرادفا للعجز في إمكانية الإنفاق على تلك الحاجيات المطلوبة في التعليم والصحة وغيرها مما يزيد من تدني المهارات الفنية فتنتج عنه أيدي عاملة غير ماهرة تتسم بضعف الطلب عليها في سوق العمل

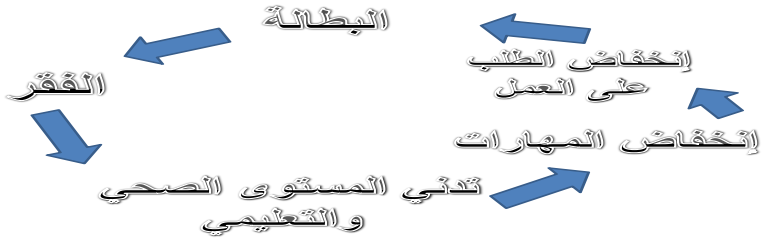

وبدون تدخل عامل خارجي لكسر هذه الحلقة لن تكون هنالك تنمية أو حل لمشكلة البطالة فليس ممكنا إيجاد تنمية حقيقية بدون الإعتماد على تنمية العنصر البشري , ولا تعني التنمية البشرية تنمية الموارد البشرية كعنصر من عناصر الإنتاج بل تتعداها إلى تنمية ورفاهية الإنسان عن طريق موارده المتاحة ولما للبطالة من تأثيرات سلبية عديدة تسهم جميعها في كبت تلك التنمية ومن هذه التأثيرات :

1- البطالة: هدر واضح وتعطيل للمورد البشري وتعني أننا لا نستخدم كل الإمكانيات البشرية المتاحة لزيادة إنتاج السلع والخدمات ,حيث أن العنصر البشري يعد عنصرا إنتاجيا أساسياً من وجهة النظر الإقتصادية وإذا كان (بأقل تقدير) ما يقرب أو يفوق ثلاثة ملايين عاطل عن العمل ستظهر لنا فداحة الخسائر الإقتصادية من جراء عدم الإستخدام ليس لكونهم فائضين أو خارج إمكانيات وطاقة الإقتصاد العراقي ضمن الموارد الإقتصادية الكبيرة التي يمتلكها وإنما للحالة الإستثنائية غير الطبيعية التي مر بها العراق .

2-الفقر: يعبّر مصطلح الفقر عن حالة من العجز في توفير الحاجات الضرورية للإنسان مثل الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم مع إمكانية مواجهة الأمور الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها الأسرة , وقد حددت المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مستوى معين من الدخل اليومي كمقياس لحالة الفقر وهو إذا كان ما يحصل عليه الفرد دولارين أو اقل كدخل يومي يعتبر في مستوى الفقر وإذا كان ما يحصل عليه دولار واحد فاقل يعتبر في حالة الفقر المدقع .

وتعد البطالة سبباً رئيسياً للفقر بل أن البطالة صنو الفقر وبإرتفاع نسبتها يزداد عدد الفقراء, وقد عكست مسوحات ميزانية الأسرة التي تُعتمد لقياس مستوى الفقر في العراق أن نسبة الفقر المدقع قد كانت متدنية جداً 3,9% عام 1988 ولكن وبتدهور المستوى المعاشي في التسعينات إرتفعت هذه النسبة إلى 21% عام 1993 إما مستوى الفقر المطلق فقد عانى ما يقارب من ثلاثة أرباع السكان منه إلا أن الوضع تحسّن قليلاً بعد عام 2005 فبلغت النسبة 9% للفقر المدقع و40% للفقر المطلق [33].

هذا وقد ساهمت معدلات التضخم المرتفعة والخيالية التي رافقت الحروب وسني الحصار (قبل الإحتلال) الى إنخفاض المستوى المعيشي خاصة اذا ماعلمنا أن عدد الذين يعملون بأجور ثابتة (نسبيا) كموظفين في القطاع العام يتجاوز المليوني شخص حسب إحصاءات عام 1997[34]وبسبب تدني الأجور والرواتب وبرغم انخفاض معدلات التضخم الى مستوى ادنى من ذلك خلال السنوات 2000 – 2005 حيث بلغت 26,4% حيث طرأ تحسن واضح تميز بإنخفاض اسعار السلع المستوردة بسبب تحسن القوة الشرائية للدينار العراقي بعد الإجراءات الناجحة في السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي لهذا الأمر,الا انها ارتفعت من جديد عام 2006 لتصل الى 53,2% [35]بسبب شحّة الوقود من المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها في السوق العراقية وكذلك كلفة الحفاظ على الأمن التي تأخذ حصة الأسد في ميزانية الدولة فبقي معدل التضخم عاليا مما ترك تأثيراته الواضحة على مستوى الفقر بين المواطنين .

3-تدني المستوى الصحي : نتيجة لإنخفاض المستوى المعيشي والعقوبات التي فرضت على العراق إبان الحصار تدهور الوضع الصحي بعد أن كان العراق دولة ذات نظام صحي متميز قبل الحروب ساهم في القضاء على أمراض متوطنة عديدة ,نجده يشكو من نقص في الأدوية وهجرة العديد من الكفاءات الطبية إلى خارج البلد لأسباب عديدة أبرزها الجانب الأمني وما يتعرض له الاختصاصيون من مضايقات بعض ذوي النفوس الضعيفة من المجرمين حملهم على مغادرة العراق .

4- تدني مستوى التعليم : إن من الإنجازات الكبيرة التي تحققت في العراق في مجال التعليم حصوله على جوائز عالمية من اليونسكو نتيجة لما حققه من تقدم في محو الأمية في

سبعينات القرن الماضي , وكذلك فأن نظامه التعليمي يُعد من الأنظمة الجيدة في الدول العربية قبل عام 1991 (قبل الحصار), إلا انه على مدار السنوات العشرين الأخيرة حصل تراجع في هذا المجال فبلغت نسبة الأمية 25% عام 2004 بشكل عام وتنتشر الأمية بين النساء أكثر من الرجال إذ تبلغ 34% بينما تصل 16% بين الرجال وتتوطن بشكل واضح في مناطق شمال وجنوب العراق بينما تسجل محافظة بغداد أدنى معدل للأمية 15%[36]

وتدهور الوضع منذ الثمانينات حيث برزت ظاهرة تسرب الطلبة من المدارس وبسبب الفقر والبطالة صارت ظاهرة تشغيل الأطفال تشكل جزءاً مهما من القوى العاملة العراقية اثناء التسعينيات اذ اضطرت الكثير من العوائل إلى إخراج أبنائها من المدارس وإلحاقهم بالعمل مبكرا ففي تقرير لمنظمة اليونسيف ذكر فيه أن نسبة الإلتحاق الصافية في المدارس الابتدائية قد تدهورت في الأعوام اللاحقة للإحتلال [37] بعد التشرد واليتم المتواصل وإغلاق عدد من المدارس بسبب العنف .

5-تخلخل في الكثافة السكانية :بسبب البطالة وعهود الظلم والتخلف التي رافقت حياة المجتمع العراقي في العصور الحديثة هاجرت أعداد كبيرة من السكان من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص عمل ومستوى معاشي أفضل مما ساهم في تخلخل في الكثافة السكانية ومما فاقم الوضع أيضاً هو الهجرة بسبب الحروب من مدن تعرضت إلى تدمير خاصة المدن الحدودية الشرقية إلى مدن أخرى تعدها أكثر أمناً, ونجد الخلل في التوزيع السكاني واضحاً في إن أكثر من نصف سكان العراق يعيشون في الوسط والنصف الآخر يتوزعون في شمال وجنوب العراق(38)مما جعل الضغط السكاني على الوسط بحيث احدث عدم توازن في سوق العمل فكانت ظاهرة التحضر ان جعلت عدد سكان الريف تصل إلى 23% من إجمالي سكان العراق عام 2000 (39)وان سكان بغداد وحدها قد شكل نسبة 24% من مجموع السكان (6,6مليون نسمة) وفق إحصاءات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في بغداد عام 2004 .

6-الهجرة الى الخارج : تعتمد بعض البلدان المصدرة للعمالة على تحويلات العاملين من مواطنيها من العملات الأجنبية كمورد مالي مهم يسهم في تخفيض بعض العجز في موازين مدفوعاتها , الا ان هذا المورد فيه محاذير كونه يتأثر بالتقلبات الإقتصادية والسياسية التي ترافق البلدان المستقبلة للعمالة مما يجعل تلك الموارد المالية متذبذبة وغير مضمونة , أما ما يخص العراق فأنه وبسبب البطالة وإنخفاض الدخول أدى ذلك إلى هجرة الكثير من العراقيين من العاطلين عن العمل وبعض العاملين إلى خارج البلد فقد أكد وزير الهجرة والمهجرين العراقي أن هنالك ما يزيد عن ثلاثة ملايين عراقي خارج البلاد معظمهم (40) من ذوي الأعمار الشابة والعقول الكفأ وسميت بالهجرة المليونية وبالطبع فقد ساهم الوضع الأمني المتدهور اثناء مدة الاحتلال في زيادة أعداد الهجرة داخل وخارج البلد.

7-الآثار الإجتماعية للبطالة:

أ-الانحراف نحو الجريمة : حيث تشير الكثير من الدراسات والإحصاءات الى الترابط الوثيق بين إرتفاع نسبة الأجرام والبطالة عن طريق ما يسميه البعض بملء الفراغ وفي المجتمع العراقي وعلى الرغم من ضآلة نسبة الإجرام اثناء السنوات التي سبقت الإحتلال مقارنة بالبلدان المتقدمة صناعيا بسبب سطوة القانون وطبيعة تأثير الوازع الديني والخلقي الا ان ذلك لم يمنع من ظهور العديد من الحالات الإجرامية خاصة بعد الإحتلال

وحصول الإنفلات الأمني وبروز التوترات والتناحرات السياسية , فصار الشباب العاطلون عن العمل لا يجدون منفذا للحصول على دخل لتلبية متطلباتهم الا بالإنخراط في المجال العسكري في الدولة أو في الوقوف بالجانب المضاد له وإنتشار بعض ذوي النفوس الضعيفة في تشكيل عصابات اجرامية للخطف والتسليب والقتل وابتزاز المواطنين .

ب- ونتيجة لإرتفاع معدل الإعالة (الإجتماعية)واعتماد العاطلين عن العمل على ذويهم في سد حاجاتهم بسبب انعدام الضمان الإجتماعي لهم وعدم تقديم الدولة إعانات لهم وكذلك وجود الهرم السكاني المشوه لسكان العراق اذ لا يزال أكثر من نصف سكان العراق من سن الطفولة والشباب دون سن العشرين عاما فبلغت نسبة الإعالة للسكان بعمر (0-14) زائدا السكان بعمر 65 سنة فأكثر مقسوما على مجموع السكان بعمر (15 – 65) سنة 77,6% (41) مما يؤدي بدوره الى زيادة نسبة الإنفاق الإستهلاكي للحاجات الأساسية ويحد من الإنفاق على وسائل الترفيه والتعليم ويؤثر سلبا في مؤشرات التنمية البشرية , كما يؤدي في بعض الأحيان إلى إرتفاع نسبة المشاكل الإسرية والتصدع الإجتماعي .

ت- تهميش دور الشباب وعزلهم عن المعترك السياسي والإقتصادي والإجتماعي فإنشغالهم بالبحث عن فرص العمل يجعل همهم الأول إيجاد لقمة العيش والعمل الأفضل وتوفير أساسيات الحياة اللازمة لهم ولمن يعيلون , ويصير أكثرهم عرضة للأهواء السياسية وتيارات قد تجرهم إغراءاتها الى مهاوي سحيقة .

ث- العزوف عن الزواج فقد أخذت هذه الظاهرة بالتفاقم طيلة السنين السابقة بسبب البطالة والحروب , وعلى الرغم من صعوبة الحصول على الإحصاءات الدقيقة لها للتكتم الشديد الذي كان يمارسه النظام السابق عن إعطاء المعلومات بحجج واهية فقد صارت ظاهرة العنوسة مشكلة تقض مضاجع الكثير من النساء حيث بلغت 58% بحسب ماذكره مركز الدراسات الإجتماعية[42] في مصر نتيجة للظروف الإستثنائية بالشأن العراقي وكثرة عدد الأرامل والمطلقات , وتقول وزير شؤون المرأة بالإنابة نرمين المفتي ان عدد المطلقات يزيد على مليون إمرأة ونسبة الفتيات العوانس تزيد على30% في عام 2006 وتعتبر البطالة والفقر احد أهم أسباب المشاكل الاجتماعية والتي أبرزها الطلاق .

ج- إرتفاع معدلات الإصابة بالإكتئاب النفسي والقلق والخوف من المجهول والإحباط اذ ظهر في مسح البطالة والتشغيل أن هنالك عدد من المحبطين أي العاطلين عن العمل ولا يبحثون عنه لإعتقادهم بعدم وجود فرص عمل أو بسبب كثرة البحث والإحباط من ذلك فبلغت نسبة هؤلاء 3,1% من حجم القوى العاملة لعام 2006 [43] .

المبحث الخامس
نحو معالجة لمشكلة البطالة

ح- تقع مسؤولية معالجة مشكلة البطالة بالدرجة الأولى على الحكومة فكما يتبين من الجانب النظري لموضوع البطالة بحسب ما جاء في النظرية الكينزية وكذلك نظرية المدرسة النقدية في العصر الحديث بان المعالجات تتم عن طريق إجراءات يمكن ان تتخذها الدولة في هذا المجال , فلا بد للحكومة من مساهمات جادة للمحافظة على الطلب الفعال والتي أهمها طرح الثقة بين أصحاب رؤوس الأموال والصناعيين بأن تأخذ على عاتقها دعم مشاريعهم وأنها سوف لن تسمح بركود إقتصادي محتمل لغرض تشجيع المستثمرين على نطاق واسع ليستمر التراكم والتطور في المجال الصناعي , حيث يعد الفتور الإقتصادي الذي يزيد من البطالة احد الشرور (ويعتبر بعض الإقتصاديين إن وجود مستوى منخفض جدا من البطالة لا يشكل نعمة)[44]إذ ان وجود إحتياطي من العمل المتاح هو من مصلحة الأعمال حيث يمكنهم من السحب منه كذلك , أما أقوى الأدوات التي تمتلكها الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي فهي تغير بنية الإنفاق اي توجيهه نحو الوجهة التي تخلق فرص عمل جديدة , وهذا ما حدث في البلدان الرأسمالية فالزيادة الكبيرة في مجالات نشاط الحكومة في جميع البلدان الرأسمالية كانت إحدى أدوات السيطرة على البطالة , وفيما يخص العراق فإن لمشكلة البطالة حلولا كثيرة كونه بلدا غنيا بموارده الطبيعية والبشرية , حيث يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم وليس النفط وحده كمورد طبيعي بل هنالك الثروات الطبيعية الأخرى كالكبريت والفوسفات والموارد المائية والأرض الزراعية التي تستطيع أن تساهم فيما لو استغلت الإستغلال الأمثل في نقل البلد من وضع التخلف الذي هو فيه إلى مصافي البلدان المتقدمة .

ويمكن إيجاز بعض المقترحات لحل المشكلة بما يأتي :

1- مادام النمو الإقتصادي هو العامل الرئيس والمحفز للتعامل مع مشكلة البطالة فلابد من حصر الموارد والإمكانات الإقتصادية من أجل الإستثمار ,ووضع الخطط لأستغلال تلك الموارد الإستغلال الأمثل , وان تكون البيانات متاحة للمستثمرين والإقتصاديين العراقيين وتحديد المجالات التي يمكن للإستثمار الأجنبي أن يدخل فيها وأن يكون للدولة دورا كبيرا في التوجيه نحو الإستثمارات التي تقلل من معدلات البطالة والتنمية والتطور وبتوظيف أكبر ما يمكن من قوة العمل العراقية .

2- وبما ان البلد في مرحلة إعادة الإعمار بعد الحروب الطاحنة التي أنهكته فإن عملية إعادة الإعمار وخاصة للبنية التحتية الأساسية تتطلب تشغيل الأعداد الكبيرة من الأيدي العاملة فيجب التركيز على تشغيل العمالة المحلية والكفاءات البشرية المحلية التي عُرفت بقدرتها على إعادة الإعمار والسعي كذلك لإستقدام الكفاءات التي هاجرت للإسهام في المشاريع العملاقة التي تحاول الدولة تنفيذها بالتعاقد مع الشركات الأجنبية .

3- تشجيع الصناعات المحلية لاسيما التي تعتمد على مواد أولية محلية في الوقت نفسه التي تسد ولو جزء من حاجة السوق المحلية لتلك السلع مثل الصناعات البتروكيمياوية وغيرها بتوفير بيئة قانونية تشريعية ومناخ إستثماري محفز لأنشطة القطاع الخاص مع توفير أجواء المنافسة بين المستثمرين وتنظيم الحوافز وفقا لمؤشرات أداء وأهداف تحدد مسبقاً (لتنشيط

القطاع الزراعي مثلا الذي يحتاج إلى رعاية ودعم أكبر من خلال توفير الأسمدة والمبيدات وغيرها).

4- وبما أن البلد يمر بمرحلة انتقالية مابين النظام الشمولي وسيطرة الدولة على مفاصل عديدة من الإقتصاد ومرحلة التحول نحو نظام السوق فلابد من الإشارة إلى أن عملية الخصخصة لابد وان تكون مدروسة بدقة بحيث لا تزيد من حجم العاطلين عن العمل أو الباحثين عنه من خلال الخصخصة بل ان تكون هذه العملية بالتدرج لبضع سنوات قادمة ريثما يتمكن الإقتصاد العراقي من تطبيق برامج التثبيت الإقتصادي والتكييف الهيكلي , اذ ان إتباع سياسة مركزية القرار الإقتصادي وتناسي قوى السوق التي تؤثر تأثيراً مباشراً في موازين المدفوعات وهذا ما عانى منه العراق في عهد النظام السابق بتحجيم دور القطاع الخاص مما خلق إرباكات عديدة في الاقتصاد ومشاكل كثيرة , لذا لابد في المرحلة القادمة من إصلاحات أقتصادية لمعالجة الخلل في إطار تخصيص الموارد بصورة تسمح بالنمو وإعادة التوازن لهيكل الإقتصاد , ولكن مثل هذا الطرح قد يكون ثمنه مكلفا اجتماعيا في المدة الحالية لما له من توجه انكماشي بتقليل فرص الإستثمار وبالتالي يزيد من حجم البطالة , الا ان العراق قد حباه الله بموارد اقتصادية عديدة على رأسها النفط يمكنه ان يتجاوز ذلك كله عن طريق تطوير القطاع النفطي ورفع حجم صادراته منها بما يحقق التوازن أو الفائض المطلوب لتوفير فرص الإستثمار وإمتصاص البطالة .إذ انه من المعروف ان عملية الخصخصة ذات تأثير سلبي (على الأقل في الأمد القصير) في خلق فرص العمل , فلا زال القطاع الخاص غير منظم ويحتاج إلى دعم ووضعه دون مستوى الطموح , وقد يعد البعض إن انخفاض ربحية المؤسسات الإنتاجية في القطاع العام يعود إلى عدم كفاءة الملاكات الفنية وضيق السوق المحلية وضعف أجهزة التخطيط وكذلك مبدأ التواكل والخمول فإن هذه الأسباب وغيرها يمكن معالجتها بالحوافز المادية والمعنوية والتدريب ورفع الكفاءات للعاملين وزيادة خبرتهم لرفع معدل الإنتاجية وتحقيق الأرباح ثم التهيوء بعدها للخصخصة .

5- دعم ما موجود من منشآت القطاع الخاص وخاصة المشاريع الصغيرة التي أثبتت كفاءتها في تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وإعادة تأهيل المتوقف منها وتشغيلها فلا زالت الطاقة الإنتاجية لهذه المنشآت الإقتصادية متأثرة بعد الإحتلال بالوضع الأمني وبتدفق السلع الأجنبية من كل مكان من خارج البلد دون قيود , لذا لابد من دعم هذا القطاع بإتخاذ بعض الإجراءات التي تخص السياسة المالية للبلد بخفض الضرائب أو إلغاؤها لحين تمكن المشاريع الجديدة من الوقوف وتحقيق الأرباح الكافية للتطوير والبحث , إضافة إلى العمل على تشجيع الإستثمارات المحلية بإتباع السياسات الإئتمانية الكفيلة بخفض سعر الفائدة على القروض والغاء الرسوم الكمركية التي تفرض على المكائن والالآت المستوردة والعمل على استقرار سعر صرف الدينار العراقي لأن التقلبات الكبيرة التي طرأت عليه خاصة في مدة ما قبل الإحتلال قد أربكت السوق المحلية وأضرّت كثيراً بالعجلة الإقتصادية.

6- دعم القطاع الزراعي لغرض الحد من ظاهرة التحضر وذلك بتوفير الخدمات الإجتماعية والصحية في المناطق الريفية ومحاولة إلغاء الفوارق بينها وبين المدينة والعمل على رفع إنتاجية الفلاح وتوسيع رقعة الأرض الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي وعدم إرهاق الإقتصاد بإستيرادات الغذاء المكلفة ,فعلى سبيل المثال يمكن للعراق ان يحقق الأمن الغذائي ورفع نسبة الإكتفاء الذاتي لا سيما من السلع الأساسية (الحبوب الأستراتيجية) حيث يوجد في

محافظة نينوى لوحدها 8 ملايين دونم قابل للزراعة وإذا أخذ منها فقط 3-4 مليون دونم وزرِعت بالحنطة وعلى إفتراض ان الدونم الواحد ينتج طناً واحداً فذلك يعني تحقيق الإكتفاء الذاتي منها[45] .

7- تشجيع الإستثمار الأجنبي بإحداث سياسة إصلاح وتحديث للإقتصاد على المدى المتوسط والبعيد تمكّن المستثمر الأجنبي من إقامة المشاريع الإقتصادية في البلد والحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة , كما حدث مثلا في الصين للمدة من 1979 – 1986 حيث جذبت أكثر من 7800[46] شركة أجنبية ومشاريع مشتركة في مجالات عديدة منها في حقول النفط.

إما ما يخص قانون الإستثمار الأجنبي الذي أصدره السفير بول بريمر الحاكم الأمريكي للعراق بعد الإحتلال في 2003/9/12 والذي يتيح الإستثمار الأجنبي وتحرير التجارة فقد شكك البعض في إمكانية الإقتصاد العراقي على التنافس مع السلع الأجنبية إضافة إلى تحويل أرباح الشركات المستثمرة إلى الخارج والمسألة الأهم هو إن هذا القانون لم يعط نسبة لتوظيف العراقيين في الشركات المستثمرة في العراق كما هو الحال في بعض البلدان الأخرى , ولم ينص على مشاركة المستثمر العراقي بحيث تكون له نسبة إجبارية في العمل , وقد صرحت رند رحيم [47] ممثلة سلطة الإحتلال في حينها لدى واشنطن ان الحكومة الأمريكية قد أعطت عقود إعادة الإعمار الى الأجانب وليس للعراقيين .

8- رفع مهارات القوى العاملة لمواكبة التقدم الكبير الذي حدث في المجال العلمي والتكنولوجي وضرورة العمل على تقليص الفجوة بين انخفاض المستوى الثقافي والمهني للغالبية العظمى من القوى العاملة وقلة عدد المهرة منهم وذلك لا يتحقق الا بإدخال طرق حديثة في التدريب ويتطلب تشجيع برامج التدريب بإنشاء جهاز يتولى الإدارة ووضع الخطط لذلك وتطوير نظم المعلومات الخاصة وكذلك الإستمرار ببرنامج التعليم المستمر وتحقيق التوافق بين أعداد ونوعية الخريجين من الجامعات والمعاهد العراقية مع حاجة البلد لإختصاصاتهم.

9-وكذلك معالجة ظاهرة تشغيل الأطفال على ان يترافق ذلك كله مع اتباع سياسة سكانية عقلانية منسجمة مع عملية التنمية الإقتصاية المنشودة , فمثلا إذا كان حجم القوى العاملة يبلغ 15,5 مليون شخص لعام 2006 فإن هذا العدد سيزداد الى أكثر من 16,6 مليون شخص عام 2008 بسبب إرتفاع معدل الخصوبة 2,3 % سنويا , وإذا بقيت معدلات البطالة على حالها فهذا يعني انه لا بد من توفير فرص عمل لما يزيد على خمسة ملايين عاطل عن العمل .

10- تأهيل وتطوير المنشآت الإنتاجية القائمة والعاملة في القطاع العام بما يتلائم والمرحلة الحالية وبالمستوى الذي يحقق أفضل إستخدام للقوى العاملة فمثلا العمل لوجبة واحدة في بعض المصانع ذات الكثافة في استخدام رأس المال يُعد تبذيراً واسرافاً في تكلفة رأس المال وعلى العكس فإن زيادة مستوى الإستخدام للمصانع هذه يؤدي الى زيادة إنتاجية رأس المال مما يتيح مزيدا من فرص العمل بدون إستثمار إضافي .

11-العمل على تشجيع الإدخار والعمل على تغيير النمط الإستهلاكي للمواطنين فبدلا من توجه الإستيرادات نحو المنتجات الإستهلاكية لا بد من تشجيع إستيراد السلع الإنتاجية والعمل على دعم الصناعات الصغيرة والحرفية التي لا تحتاج الى رأسمال كبير من قبل المستثمر وتسد جزءا من الحاجة المحلية من منتجاتها .

12-توفير القروض الصغيرة لصغار المستثمرين بشروط قرض ميسرة أي بفائدة قليلة ومدة سداد طويلة تكون باستطاعة المقترض ان يسدد القرض والفائدة عن طريق استثماره لمبلغ القرض وبذلك يمتص ولو جزء من الأيدي العاملة العاطلة .

13-وأخيرا وليس آخرا لا بد من تعزيز فرص الحوار الإجتماعي ونظام حماية العاملين وضرورة القيام بما يأتي :

أ- إنشاء صندوق لدعم الفقراء في الوقت الحاضر كإجراء مؤقت يشمل المساعدات الإنسانية مثلما عملت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بتقديم مساعدات مالية إلى العجزة والأرامل والمعوزين , وتقديم تلك المساعدات أيضا للعاطلين عن العمل من القادرين عليه ولا يجدونه كما هو الحال وما معمول به في البلدان المتقدمة لكي تمكنهم من العيش الكريم ولو في حدود معينة لحين حصولهم على فرص عمل مناسبة .

ب- تفعيل دور النقابات بما يخدم مصالح العمال في الحيلولة دون لجوء الشركات في القطاع الخاص إلى تسريح العمال أو الموظفين وإلزامها بدفع بدلات خدمة وإعانات في حالة اضطرار هذه الشركات إلى تسريحهم .

ت- إيجاد نظام تأمين ضد البطالة يشمل كافة العمال بما فيهم البطالة الموسمية على أن يكون العامل المستفيد من هذا التأمين قد أصبح عاطلا دون اختياره وألا يكون قد فقد وظيفته بسبب تقصير منه ويتم دفع الإشتراكات بنسبة معينة من رواتب العمال ولا بد من الإشارة إلى أن مثل هذا النظام معمول به في العديد من البلدان المتقدمة من خلال تعاون الحكومة مع النقابات العمالية .

الهوامش والمصادر

- د. رمزي زكي /الإقتصاد السياسي للبطالة /سلسلة عالم المعرفة /الكويت العدد 226 لسنة 1 1997 ص 13

. د. منصور الراوي /سكان الوطن العربي /دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية ,الجزء 2 الأول ،منشورات بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ,بغداد 2002 ص 63

د. علاء شفيق الراوي و د . عبد الرسول جاسم /إقتصاد العمل /وزارة التعليم العالي والبحث 3 العلمي / جامعة بغداد لسنة 1983 ص63

.د. رمزي زكي الإقتصاد السياسي للبطالة /مصدر سابق ص428

.نور ضياء حسين / تطورالبطالة والفقر والتهميش وتأثيراتها على الجوانب الإقتصادية 5 والإجتماعية في مصر رسالة ماجستير /كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين بغداد 2006 ص 8

.ورسنك,ج,د,ن /ترجمة محمد عزيزية ومحمد سالم كعيبة /البطالة مشكلة سياسة إقتصادية 6 ,منشورات جامعة قاريونس , بنغازي 1997 ص172

. المصدر نفسه(علما بان هذا الإقتصادي قد حصل على جائزة نوبل في الإقتصاد لعام 2006 7 لجهوده في هذا المجال)

.د. رمزي زكي /الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة , منشورات كاظمة للنشر والترجمة 8 والتوزيع , الكويت 1985 ص53

.الأسكوا(اللجنة الإقتصاية والإجتماعية لغربي آسيا / تقرير التنمية الإنسانية , مراجعة نقدية 9 للمفهوم والمضامين/ بحث مقدم الى الندوة الفكرية لجامعة الدول العربية) ص13

. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /تقرير التنمية البشرية لعام 1993 , منشورات مركز 10 دراسات الوحدة العربية ,بيروت ص3

حسب ما ذكره مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية /هشام سلام / القوة العسكرية للدول P 11. العربية من منظور واشنطن / http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?aid=98

د.هيثم كريم /آثار الحرب العراقية الإيرانية في التنمية الإقتصادية /جريدة الصباح العراقية 12. في 2007/8/11

.الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة 13 الإنمائي / خارطة الحرمان ص156

.د. سعد ناجي /الوضع العراقي عشية الحرب , ندوة إحتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا 14 ودوليا , منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت

. كان ذلك في دراسة لأبرز مراكز إستطلاعات الرأي في بريطانيا وهو مركز او, آر ,بي 15 http://alarabiya.net/.

د.سعد ناجي مصدر سابق16.

. تقرير منظمة العفو الدولية حول الوضع الإنساني في العراق الصادر في 1999/7/29 17

. المصدر نفسه18

د. همام الشماع / المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق , بحث منشور 19
www.aljazeera.netفي موقع الجزية نت بتارخ 2004/4/6
نفس المصدر السابق20
صندوق النقد العربي / التقرير الإقتصادي العربي الموحد212002
www.iraqoftomorrow.org/wesima-articles-studies- موقع عراق الغد 22
20071212.50971.html
د.محمد علي موسى المعموري /ادارة اموال العراق في ظل الإحتلال ,منشور في موقع 23
www.aljazeera.netالجزيرة
علي دنيف حسن / رؤية في أسباب التضخم في العراق 24
www.siroronline.org/alabwab/edore-520eqteesad(27)/311tim
الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم 25
المتحدة /خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق , بغداد 2007 ص 186
د. منصور الراوي / سكان الوطن العربي , مصدر سابق ص26423
27 الإتحاد العام لنقابات العمال /الجهاز المركزي للاحصاء يؤكد نسبة البطالة 50%في العراق
تقرير نشر في 2005/11/10 في موقع
http://www.iraqitroadeuions.org/ar/archives/000395.htm/
د. علي الراوي /أوضاع العراق الإقتصادية والإجتماعية بعد عام من الإحتلال ,موقع 2827
http://www.aljazeera.net/ /nr/exeres/29503468-المعرفة / ملفات خاصة 2004
dad5-9ee4-9554e68cbe17.htm
29 cnnالعربية في 2003/10/16
29. سلام ابراهيم عطوف كبة العسكرة والميليشياتية والإرهاب والتنمية البشرية في العراق ,
نشر في موقع كلكامش على الانترنيت بتاريخ 2007/10/8 http://www.gilgamish.com
30. ورد ذلك في خبر أعلنته الحكومة العراقية عبر القنوات الفضائية في 2008/2/28
31 .مسح التشغيل والبطالة / مصدر سابق ص11
32. د.حاكم محسن محمد وهدى الدعمي / التنمية الإقتصادية في العراق مشاكل وحلول
,منشورات مركز الفرات للتنمية والدراسات الستراتيجية ص52
33 .د. مهدي العلاق (رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات) قياس الفقر
في العراق , رؤية مبسطة , مقال منشور في جريدة الصباح البغدادية في 2007/6/13
34. خضير عباس عطوان /العلاقة بين البطالة والتطرف في المجتمع العراقي , جريدة الصباح
البغدادية في 2007/12/2
35. بيت الأستثمار العالمي , مصدر سابق
36. المصدر نفسه.
37. /http://www.unicef.org/arabic/infobycounty/24247-38352.htm?
38. د.عبد الباقي عبد الجبار الحيدري / اطروحة دكتوراه في علم الإجتماع مقدمة الى الجامعة
التونسية /قسم الإجتماع للعام الدراسي 2000 -2001
39. المصدر نفسه.

40 .صحيفة دار الحياة اللندنية في 2007/1/26
http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/01-2007/Item-20070125-5ad4dae9-c0a8-10ed-009d-421b0937bb40/story.html
41 .محمد صادق امين/ تداعيات المشهد العراقي .موقع العراق ودورة الإستعمار
42. كاترين ميخائيل / ظاهرة العنوسة في العراق , موقع الحوار المتمدن العدد 1416 في 2005/12/31 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?=53661
وكذلك من موقع bbcarabic.com الأرامل والمطلقات في العراق قنابل موقوتة نشر في 2008/1/31 http;//nws.bbc.co.uk/go/pr/fr/hi/Arabic/middle-east-news/nesid-7219000/7219075.stm

43. مسح البطالة والتشغيل / مصدر سابق
44 .جوان روبنسون وجون ايتويل ,ترجمة فاضل عباس مهدي / مقدمة في علم الإقتصاد الحديث , منشورات دار الطليعة ,بيروت ط1 حزيران 1980 ص400
45. د. عبد الوهاب مطر الداهري / مداخلة في بحث ضمن كتاب دراسات في الإقتصاد العراقي , تحرير د. عماد عبد اللطيف سالم , منشورات بيت الحكمة بغداد 2001 ص334
46 .د. هناء عبد الغفار / الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية , الصين نموذجا , منشورات بيت الحكمة , بغداد 2002 ص332
47. مقابلة صحفية مع رند رحيم في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2004/2/11